أول رد من كاتب المقال الأول حول مسألة تحرر المرأة السيد «سليم» فكتب تحت عنوان: «لا سفور ولا حجاب» موافقا على بعض ما ورد في مقال السيدة ومناقضا لبعضه الآخر، قائلاً: «أوافقك على.. أن يكون الحجاب غير هذا الذي أنتن فيه، وأريد الحجاب الشرعي، وهو لا يمنع المرأة أن تحضر مجالس العلم، ولا يمنعها أن تدرس، ولا أن تقوم بما عليها للمجتمع من واجبات، كالاشتراك في الحركات الوطنية التي هي من نوع الحروب في عهد الاسلام الأول»[٣٩].

وأيد إحسان النمر ما قاله كاتب «لا سفور ولا حجاب»، وهو الوحيد الذي ذكر اسمه صريحا في هذه المناقشات، وقال: «أنا أرى أن البحث يجب أن يكون في الحرية والحجاب لأن السفور يفهم منه بحسب الشائع ترك البرقع عن وجوه النساء، لا أقل ولا أكثر، وهذا أمر محّصه العقلاء، وقتلوه بحثاً، فوجدوا أنه ينتج عن ترك البرقع فتن شتى»، وأيد إحسان حقوق المرأة في التعليم... والثقافة «فلتحط المرأة حرية معقولة، حرية الاستفادة من الأدب، وحفظ الحق، وحضور مجالس الفضيلة، أما التبرج والتسكع في الشوارع، وكثرة الزيارات والغدوات والروحات، فليست من الحضارة، في شيء»[٤٠]. وكان كلام النمر آخر المداخلات في هذا الموضوع.

وحملت «الحياة» لواء الحريات الديمقراطية، والدفاع عن المسجونين السياسيين في معتقلات الانتداب البريطاني، وطالبت برفع التعذيب عنهم قائلة: «نطلب، ولنا كل الحق في ما نطلب، أن تزول من سجوننا القسوة والشدة، والارهاق والتعذيب، وفكرة الانتقام، وان لا يعامل أبناؤنا وأخواتنا معاملة خالية من الرأفة والرحمة والانسانية...، نطلب تحقيقا نزيها، وإنصافا حقيقيا، وبيانا مستندا إلى هذا التحقيق والانصاف، فهل لنا أن نأمل في إجابة طلبنا هذا»[٤١].

واعتبرت «الحياة» أن التحقيق في حوادث السجون، وما يقاسيه المعتقلون السياسيون من تعذيب وإرهاب مسؤولية عربية وقالت: «إن الواجب على هيئاتنا الوطنية أن تلح في مطالبتها بإنصاف الساجين، وأن تثابر في إلحاحها، وأن لا تطمئن إلى تحقيق لا تكون القائمة به»[٤٢].

كل ذلك من نشاطات الحياة وجرأتها ضد الانتداب والحركة الصهيونية وتأثيرها في الأوضاع السياسية في فلسطين، عبر أساليبها الصحافية، حمل الانتداب البريطاني على إنذارها، ومطالبتها بالكف عن مهاجمته، وإلا فسيكون الاغلاق من نصيبها. وقد جاء ذلك عندما استدعى «السيد سبايسر»، مدير الأمن العام البريطاني رئيسي تحرير «الحياة» و«الجامعة-العربية» بحضور مدير قسم التحريات الجنائية السيد باركر، وأبلغهما أمر المندوب السامي الذي نصه: «إذا نشرتما في جريدتكما شيئا يشبه ما نشر فيهما في المدة الواقعة بين الثالث والعشرين والسابع من شهر [آب] أغسطس الماضي فإنني مأمور، أي مدير الأمن العام البريطاني، بتطبيق المادة التاسعة من قانون جرائم الفساد». وقد نشرت الحياة نص الانذار، ووعدت قراءها بأنها ستقول كلمتها في العدد القادم[٤٣].